الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
28 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57353 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

((A/60/6 (Introduction)، A/60/6 (Sect. 1-27)، A/60/6 (Sect. 28 A-G)، A/60/6 (Sect. 29-35)، A/60/6 (Income Sect.1-3))

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيدة** باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن قادة العالم اعترفوا في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ بالحاجة إلى قيام الأمم المتحدة باستعراض ولاياتها النابعة من قرارات الجمعية العامة بغية تحديد سبل تجنب الازدواجية وخفض الهدر. ومن الأهمية بمكان أن تمضي المنظمة بسرعة إلى الأمام في هذه العملية، وأن تشمل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تكاليف الإصلاحات الهامة في مجال الإدارة التي تمت الموافقة عليها في نتائج مؤتمر القمة العالمي.

٢ - وتعتقد الولايات المتحدة أن مفهوم ''الأمم المتحدة الموحدة'' يوفر إطارا تحليليا مفيدا لاتخاذ القرارات الصعبة بشأن أفضل وسيلة لإضفاء التماسك والعقلانية على منظومة الأمم المتحدة، وكأساس للتعامل مع المنظومة استنادا إلى الأسس المتعلقة بالميزانية والسياسات. وهذا المفهوم مفيد أيضا لأنه من المهم معرفة علاقة جميع المهام والبرامج ببعضها البعض في المنظومة، والأهم من ذلك، معرفة المهام الأساسية للمنظمة.

٣ - وقالت إن المنظمة على مر السنين، أصبحت تتخذ طابعا بيزنطيا بالغ التعقيد، حيث تكاثرت الأنشطة، واللجان والكيانات المؤسسية. وغالبا ما كانت الازدواجية والتداخل والقصور هي المحصلة الباهظة التكاليف لانعدام التنسيق في تخطيط البرامج وتنفيذها. وتعي الولايات المتحدة تماما أن أفضل ما يخدم الكثير من المصالح الجوهرية للمنظمة هو الأخذ بالتعددية. بيد أن ثمة حاجة واضحة لآلية تنسيق مركزية للعمل كمركز لتبادل المعلومات والسياسات يكون هدفها الأساسي ضمان الاتساق.

٤ - وتحتاج الدول الأعضاء من أجل تنفيذ مفهوم ''الأمم المتحدة الموحدة'' لأن تكون أكثر حزما في توجيه الوكالات ووضع برامج السياسات الخاصة بها. وغالبا ما تعزى صعوبات التنسيق وعدم فعالية الوكالات بشكل مباشر إلى ميل الدول الأعضاء لأن تترك لهذه الوكالات الحبل على الغارب. ولا بد من تغيير هذه الثقافة. وينبغي للحكومات، وبشكل خاص المساهمون الرئيسيون، أن يستخدموا صوتهم الجماعي في تزويد الوكالات بالتوجيهات المتعلقة بالسياسات. وتقترح الولايات المتحدة، في هذا السياق، إنشاء آلية استشارية في نيويورك لكي تجمع الأطراف المعنية مع بعضها البعض. وستيسر هذه الآلية بشكل كبير عملية استعراض الولايات المتفق عليها في نتائج مؤتمر القمة.

٥ - وإذا لم يتم تنفيذ استعراض الولايات وغيرها من الإصلاحات، ترى الولايات المتحدة أنه سيكون من العسير التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية المقترحة المعروضة على اللجنة. وقد قامت الولايات المتحدة، عن طريق استخدام مفهوم ''الأمم المتحدة الموحدة''، بتحديد عدد من حالات محددة من الازدواجية أو المجالات التي يمكن فيها تحسين الفعالية من خلال ترشيد وكالات ومهام معيّنة.

٦ - ومضت تقول إنه في الوقت الذي ترحب فيه الولايات المتحدة بدمج مراكز الأمم المتحدة للإعلام في أوروبا، فإنه يجب استمرار عملية التبسيط في أماكن أخرى. وبما أن مقر الأمم المتحدة موجود في مدينة نيويورك، فإنه ينبغي للجنة أن تنظر في ما إذا كان هناك تعليل لاستمرار

الإنفاق على المراكز القائمة في أمريكا الشمالية. وينبغي أيضا دمج أنشطة المراكز في مناطق أخرى إلى أقصى حد ممكن، وينبغي للمنظمة أن تستغل بصورة كاملة أوجه التقدم التكنولوجي التي من شأنها أن تجعل مهام الإعلام أكثر كفاءة وفعالية.

٧ - وتابعت كلامها قائلة إنه ينبغي، بداية، تخفيض عدد الاجتماعات المقررة بنسبة خمسة في المائة على الأقل. وينبغي أن تبدأ الجلسات وتنتهي في الوقت المحدد وينبغي أن يكون هناك تقييم واقعي لتواتر ومدة الاجتماعات اللازمة لتحقيق الأهداف. وينبغي تمويل اجتماعات ما بين الدورات للهيئات الرئيسية والفرعية عن طريق التبرعات، أو عدم عقدها بالمرة. وينبغي إلغاء لجنة المؤتمرات ذات النفع الضئيل، ويجب على الأمانة العامة أن تستغل التقدم التكنولوجي لتخفيض عدد وكلفة الاجتماعات.

٨ - وواصلت كلامها قائلة إنه لأسباب لا تزال يعوزها الوضوح، لم يستخدم الأمين العام السلطة الممنوحة له في عام ٢٠٠٣ لنقل ما يصل إلى ٥٠ وظيفة من مجالات ذات أولوية دنيا إلى مجالات ذات أولوية عليا. وحيث أنه ينبغي للأمين العام أن يتمتع بنفس السلطة التي يتمتع بها المسؤول التنفيذي الأول في أي منظمة كبيرة، فإن الولايات المتحدة تقترح منحه سلطة واسعة لنقل الوظائف والموارد في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وينبغي أيضا أن يكون هناك اعتماد أكبر على الاستعانة بالمصادر الخارجية من القطاع الخاص في ما يتعلق بموارد من قبيل الترجمة أو التصوير الضوئي. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى وقف تجميد التوظيف في فئة الخدمات العامة، ترى الولايات المتحدة بأنه ينبغي تمديد التجميد، وألاّ يتم رفعه قبل أن يتم بالفعل تحقيق الإصلاحات الحاسمة. وعلى نطاق أعم، ينبغي للأمانة العامة أن تحدد حجم الوفورات التي سيتم تحقيقها عند اقتراح إلغاء نواتج معينة.

٩ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي عدم الاستمرار في الممارسة المتعلقة بمنح بدل إقامة إضافي لبعض الخبراء الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة، وينبغي للجمعية العامة النظر في استخدام التداول عن طريق الفيديو وغيره من تكنولوجيات الاتصال إلى أقصى حد ممكن. وينبغي الاستغناء تدريجيا عن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، لأن المتبرعين للمعهد فقدوا الثقة في قدرته على توفير الخدمات ذات الصلة بأسلوب يتوخى الاقتصاد. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تعمل على ترشيد الاستعانة بالمستشارين، وضمان عدم استخدامهم لغرض الإحلال والإبدال بالنسبة للوظائف الشاغرة، كما ينبغي لها أن تدمج مكاتب الاتصال المتعددة التابعة للأمم المتحدة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

١٠ - وقالت إنه ينبغي إجراء استعراض شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. ولا ينبغي للمنظمات، والإدارات والمكاتب أن تشتري نظما مختلفة لا تتوافق مع بعضها البعض. وينبغي للاستراتيجية المتبعة أن تتيح زيادة الإنتاجية وسهولة الاتصال. ومن شأن ترشيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يفيد أيضا في التمحيص الشديد لمنشورات الأمم المتحدة، وكيفية توزيعها حسبما دعت إلى ذلك اللجنة الاستشارية.

١١ - وأشارت إلى أن الميزانية المقترحة تشمل طلبا لرصد ٤٢,٨ مليون دولار لتمويل البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي يبدو أنه يكرر مشاريع تضطلع بها كيانات أخرى في الأمم المتحدة، وينبغي إلغاؤها تدريجيا. وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام الداعي لإنشاء صندوق احتياطي يعني بالمصروفات الإضافية الناشئة عن تقلبات أسعار العملة ومعدلات التضخم، ترى الولايات المتحدة أنه من الأفضل الانتظار حتى ترتفع قيمة الدولار قبل النظر في إنشاء آلية من هذا القبيل. وينبغي أن يقتصر تمويل منتدى الأمم المتحدة

المعني بالغابات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التبرعات بصورة حصرية. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيطالب وفدها بمزيد من الإيضاحات بشأن الاقتراح المتعلق بإنشاء ١٣ وظيفة جديدة.

١٢ - وأردفت قائلة إنه بالرغم من تأييد وفدها لأهداف تعزيز عملية إنهاء الاستعمار طبقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن وفدها يعتقد أن السلطة القائمة بالإدارة هي المسؤولة في آخر المطاف عن انتهاء التزاماتها وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وسترحب الولايات المتحدة بإحراز تقدم حقيقي صوب رفع الأقاليم المتبقية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتعارض محاولات ربط عمل الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وينبغي اتخاذ قرارات بشأن البعثات على أساس كل حالة على حدة عن طريق التعاون مع السلطة القائمة بالإدارة.

١٣ - وقالت إن عقد اجتماعات أفرقة الخبراء الحكوميين يهدد بأن يصبح استنزافا كبيرا وغير ضروري لميزانية إدارة شؤون نزع السلاح، لذلك لا ينبغي أن تجتمع هذه الأفرقة إلاّ بناء على قرارات صادرة عن اللجنة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، تعارض الولايات المتحدة الممارسة المقلقة المتمثلة في قيام مقدمي القرارات الداعية إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين بالدعوة فورا إلى عقد اجتماع لفريق ثان قبل صدور أي تقرير ذي أهمية.

١٤ - وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود المبذولة لإصلاح الإدارة وزيادة المساءلة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غير أنها تعتقد أنه ينبغي القيام بالمزيد في ما يتعلق بالميزنة على أساس النتائج. ومع ذلك، فقد بذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهودا قوية لتخفيض عدد الاجتماعات والتقارير وفقا للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وتبين الزيادة الناجمة في التبرعات الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على التعاون المتعدد الأطراف في مجالات مكافحة الإرهاب، والمخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والفساد.

١٥ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإرساء ثقافة للإدارة الفعالة والمساءلة، ووضع أهداف وتدابير ومؤشرات استراتيجية عالمية، غير أن وفدها يحث المفوضية على إيلاء المزيد من الاهتمام لغرض بلوغ أهدافها. وتسعى الولايات المتحدة إلى إلغاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين لأن كلتاهما تضر بالهدف الرامي إلى توجيه أموال الأمم المتحدة إلى أولوياتها العليا؛ وإلى تحقيق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهما أيضا متحيزتان ولا تعملان على تعزيز هدف المجتمع الدولي المتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

١٦ - وقالت إنه على الرغم من أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/7) يتضمن بعض الملاحظات التي تبعث على الاهتمام، فإن وفد بلادها يشعر بخيبة الأمل لأن اللجنة الاستشارية لم تتابع ذلك عن طريق تقديم توصيات تتسم بالمنحى العملي للمساعدة في توجيه مداولات اللجنة الخامسة بشأن الميزانية. ويشعر وفدها أيضا بخيبة الأمل لأن اللجنة الاستشارية لم تضمّن تقريرها، كعهدها في السابق، معلومات عن الأثر الإجمالي لتوصياتها محسوبا بالدولار. وتقدر الولايات المتحدة جهود الأمين العام لإلغاء الأنشطة التي لم تعد ذات فائدة، أو التي تشكل ازدواجية مع أنشطة أخرى، وتشجعه على الاستمرار في تلك الجهود. وأردفت قولها بأنه ينبغي للأمين العام أن يطرح

مقترحات بالنواتج التي يُرى حذفها طوال السنة، بدلا من الانتظار حتى يأتي موعد الميزانية التالية لحذف نواتج إضافية فات أوانها.

١٧ - وختمت كلامها قائلة إنه يمكن للجمعية العامة أن توافق على ميزانية تضمن الموارد الكافية لأنشطة المنظمة وتنطوي على تدابير جوهرية وهامة لتحقيق الإصلاح من خلال تحديد الأولويات وإلغاء الأنشطة التي فات أوانها، وتعزيز الكفاءة وإيجاد سبل خلاقة لإدارة الموارد.

١٨ - **السيد سونغ يونغ - وان** (جمهورية كوريا): قال إنه لا ينبغي للجنة خلال مناقشتها للميزنة القائمة على النتائج، والمدخلات والنواتج، والمساءلة والرقابة، أن تثقل كاهل الأمم المتحدة بمتطلبات عديدة جديدة. ويجب على اللجنة الأخذ بنهج متوازن من أجل تحقيق هدفيها المتمثلين في الكفاءة والفعالية.

١٩ - وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يمارس سلطته وفقا لميثاق الأمم المتحدة لإدارة الأمانة العامة بشكل فعال، وتتطلع جمهورية كوريا لتسلم توصياته بشأن السياسات والقواعد الخاصة بالميزانية والشؤون المالية والموارد البشرية في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وترحب أيضا بجهود الأمين العام لتدعيم الرقابة عن طريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعن طريق إجراء تحقيق خارجي مستقل. وتعتبر كلتا الآليتين بمثابة أداتين قيمتين، وينبغي الأخذ بنتائجهما وتوصياتهما بصورة جدية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن نسبة النمو الحقيقي البالغة ٠,١ في المائة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالمقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة، هي نسبة مضللة بعض الشيء. وبما أنه تم تنقيح التقدير المبدئي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بنسب أعلى من ذلك بكثير، فقد كان التغيير الفعلي في كلتا الميزانيتين أقرب إلى ٢٠ في المائة. ونظرا لاستمرار النمو السريع في الميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام، فقد أضحى من الأهمية بمكان دراسة كيفية استخدام موارد الميزانية وما تحققه من نتائج.

٢١ - ويسر وفده أن يرى أن الميزنة القائمة على النتائج تضرب بجذورها كمنهجية للعمل في هذا السياق، ويتفق في الرأي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه ينبغي للأمانة العامة أن تستمر في صقلها بسبل منها، على سبيل المثال، الأخذ بالنهج القائم على النتائج في ما يتعلق بمهام الدعم والإدارة، ولتوضيح ماهية النواتج التي ساهمت في أية أهداف وإنجازات، ومدى هذه المساهمة. ومن الضروري أن تكون عملية الصقل محددة وقابلة للقياس.

٢٢ - وترحب جمهورية كوريا بالاقتراح الداعي إلى إنهاء ٣٠١٩ من النواتج التي فات أوانها أو غير الفعالة أو ذات الفائدة الحدية، غير أنها تلاحظ أن بعض أبواب الميزانية المقترحة تفتقر إلى أية توصيات لحذفها. وسيكون من المفيد معرفة الموارد التي سيتم توفيرها نتيجة لإنهاء هذه النواتج. وينبغي أن تدرج هذه المعلومات في اقتراحات الميزانية المقبلة، وإجراء استعراض إضافي لتحديد المزيد من النواتج التي يمكن إنهاؤها بدون أن تترتب على ذلك آثار سلبية.

٢٣ - وفي الختام، قال إن الإصلاح ليس حدثا واحدا عابرا بل هو عملية مستمرة. ومع أن إلغاء النواتج غير الضرورية هو أمر له أهميته وسيؤدي إلى تحرير موارد في الميزانية من أجل أنشطة ذات أولوية عالية، فإن عدم استعراض النواتج على أساس دوري من شأنه أن يؤدي إلى تراكم المزيد من النواتج التي لا لزوم لها. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بجهود الأمين العام لتيسير استعراض الولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات، حسبما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٢٤ - **السيد كونوزين** (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة بالاقتران بنتائج مؤتمر القمة العالمي، الذي أناط مهام جديدة كثيرة بالأمم المتحدة تترتب عليها آثار مالية كبيرة. وأضاف قائلا إنه من المحتمل أن تمثِّل مقترحات الميزانية نموا مطلقا بنسبة تزيد عن ٥,٤ في المائة. وهناك بالطبع أسباب موضوعية للزيادة الكبيرة في نفقات الأمم المتحدة المتكبدة خلال السنوات الأخيرة، ولكن حجم الموارد المطلوبة يبرز الحاجة الملحّة إلى زيادة كفاءة الأمانة العامة، وتعزيز الانضباط في الميزانية، واتخاذ تدابير تتوخى الاقتصاد في التكاليف، والتخلي عن البرامج غير الفعالة والتي فات أوانها.

٢٥ - واسترسل قائلا إن وفد بلاده ما فتئ يشدد منذ وقت طويل على الحاجة إلى الحد من الإنفاق على بنود مثل ''الاستشاريين'' و ''الخدمات التعاقدية'' و ''سفر الموظفين''، ولكن هذه المسألة لم تعالج حتى الآن بشكل فعال. وأضاف يقول إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن خفض مثل هذا الإنفاق وبشأن إنشاء وظائف إضافية في الأمانة العامة تستحق التأييد، كما أنه ينبغي البحث عن الفرص التي تتيح إمكانية إجراء تخفيضات أخرى. وقال إن طلب زيادة التمويل لتدريب الموظفين غير مقنع، وإن وفد بلاده شدّد مرارا وتكرارا على الحاجة إلى وجود آلية لتقييم فعالية بناء المهارات في الأمانة العامة. ولكن المعايير المتعلقة بمثل هذا التقييم ظلت غامضة.

٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن مفهوم أساس المواصلة يتطلب تعديلا كبيرا. وينبغي تبرير الحاجة إلى مواصلة نفس المستوى من الاعتمادات، وإعادة تأكيد أولوية وفعالية البرامج، وإجراء تحليل شامل للمتطلبات الفعلية من الموارد. كما أن المنهجية الحالية لا تستبعد إمكانية ''المحافظة على'' المصروفات غير المتكررة، أو التعديلات اللازمة في حالة التضخم وتقلُّب أسعار العملات، التي قد تشوّه أساس المقارنة للمصروفات المعنية.

٢٧ - واسترسل قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن التوظيف والإدارة مفيدة تماما، وخصوصا تلك التي تتعلق بإجراءات التعيين المعقّدة التي تؤثر تأثيرا ضارا على مستوى تمويل الوظائف، والأسوأ من ذلك على فعالية تنفيذ البرامج. ومن الصعب في الوقت نفسه تحليل أو ضبط زيادة الإنفاق على الخبراء الاستشاريين أو الذين يقومون بأعمال مؤقتة. كما أن مقترحات اللجنة الاستشارية لتعزيز المساءلة الشخصية للموظفين، وعلى الأخص المديرين، بالغة الأهمية، بينما اللجوء إلى استخدام وسائل مثل خفض الرتبة أو النقل إلى وظيفة أخرى له ما يبرره.

٢٨ - وواصل كلامه قائلا إنه ليس من الواضح لماذا تفادت مقترحات الميزانية الإشارة إلى إدخال نظام التنقل الإلزامي للموظفين المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٧، ما دامت الموافقة على مقترحات الأمانة العامة قد تنجم عنها نفقات إضافية كبيرة. وسوف تكون أي معلومات بشأن المبالغ المتعلقة بتلك النفقات موضع ترحيب. وقال إن وفد بلاده يعتزم أن يتناول في المشاورات غير الرسمية مسائل الحاجة إلى زيادة تحسين الميزنة القائمة على النتائج، وتحديد الأولويات وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المالية المحدودة للمنظمة، فضلا عن تحسين تقييم البرامج، وتطبيق معايير الانضباط الصارم في الميزانية، وزيادة المساءلة للمديرين في الأمانة العامة.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه لا ينبغي أن يؤدي أي تدبير للاقتصاد في التكاليف إلى تدهور الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء، أو أن يتعارض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، مثل تعددية اللغات والدور المركزي للهيئات الحكومية الدولية. وأخذا بعين الاعتبار الحاجة إلى

كبح النمو في النفقات، ونظرا لأن الهدف الرئيسي من الإصلاحات الجارية هو كفالة تنفيذ الولايات تنفيذا فعالا من حيث التكلفة، فإن المتطلبات الجديدة من الموارد الناجمة عن القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي ينبغي أن تموّل قدر الإمكان من خلال إعادة توزيع الموارد.

٣٠ - **السيد كابوما** (زامبيا): قال إن التنمية تمثّل أحد المجالات ذات الأولوية في عمل المنظمة، وهذه حقيقة شُدد عليها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية الأخيرة. والواقع أنه أنشئ مكتب لالتماس الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف حفز التنمية السريعة من خلال استخدام الموارد الخاصة لأفريقيا واستكمالها من الشركاء الإنمائيين. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور هام في ذلك المسعى.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إن الاستخدام المتزايد للموارد من خارج الميزانية أمر يثير القلق لأنه قد يؤدي إلى وجود ميزانية لا تعبِّر عن جدول أعمال التنمية للبلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا. وينبغي أن تموّل الأنشطة التي تقرها الجمعية العامة وفقا للمادة ١٧ من الميثاق، وألاّ تُقرن بأي شروط لاستخدام موارد من خارج الميزانية.

٣٢ - واسترسل قائلا إن فترة السنة التي تنقضي في شغل المناصب الشاغرة مسألة تضعف أداء المنظمة. وكما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٤ من تقريرها، يتعين على مدير البرامج أن يشرعوا في عملية التوظيف في وقت سابق لحالات التقاعد المقررة، بحيث يمكن شغل جميع الوظائف التي تصبح شاغرة في غضون ٣٠ يوما. ويجب أن يتم على وجه الاستعجال شغل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الشاغر منذ أربعة شهور، نظرا للدور الهام الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص في تأمين الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٣ - وأشار بعد ذلك إلى جانب آخر من جوانب مشكلة التوظيف، ألا وهو انعدام التمثيل المتوازن في تكوين الأمانة العامة. وقال إن زامبيا، على سبيل المثال، لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا رغم وجود مواطنين زامبيين مؤهلين تقدموا بطلب لشغل وظائف. ولا بد إذن من تنفيذ الفقرة ٣ من المادة ١٠٣ من الميثاق. وقال إن وفد بلاده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى توظيف مواطني البلد المعني في اللجان الاقتصادية الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٣٤ - واسترسل قائلا إن تعيين الاستشاريين ينبغي أن يقتصر على الأعمال التي لا تتوافر لأدائها خبرات داخلية، وفقا للجزء ثامنا من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢١. وينبغي أن يكون تعيين هؤلاء الخبراء - حسب الحاجة - من قاعدة جغرافية أوسع قدر الإمكان.

٣٥ - وأضاف يقول إنه مما يبعث على القلق أن مستوى الاعتمادات لحساب التنمية ظل جامدا دون تغيير، وإن الوفورات التي كان من المتوقع إدخالها في ذلك الحساب لم يتم إدخالها، وإن وفد بلاده يود أن يعرف لماذا لم تخصص أي أموال إضافية لذلك الحساب. ودعا إلى إجراء استعراض لآلية التمويل.

٣٦ - وتناول بعد ذلك مسألة الميزنة القائمة على النتائج، وقال إن بعض مؤشرات الأداء غير محددة، أو قابلة للقياس، أو قابلة للتحقيق، أو ذات صلة بالموضوع، أو محددة زمنيا. وينبغي للمنظمة أن تتقن إتقانا تاما فن الميزنة القائمة على النتائج بأسرع ما يمكن.

٣٧ - وواصل كلامه قائلا إنه ولئن كانت عملية انتعاش أفريقيا وتنميتها مسؤولية أساسية تقع على عاتق القارة، فإنها تحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي للمضي قُدما في تنفيذ

خطتها الإنمائية. لذلك، تدعو زامبيا إلى زيادة الموارد اللازمة للأنشطة ذات الصلة، وتأمل في ألاّ يكون شركاؤها الإنمائيون دون المستوى المطلوب.

٣٨ - **السيد زونغو** (بوركينا فاسو): قال إن رؤساء الدول والحكومات أكدوا مجددا في مؤتمر القمة العالمي التزامهم باتخاذ التدابير اللازمة لتخليص العالم من الفقر. وهم يؤكدون بذلك عزمهم على تعزيز الأمم المتحدة، والتصدي للتحديات التي يمثلها الجوع، والفقر، والنهوض بالتعليم والعدالة. لهذا يجب تخصيص الموارد الكافية لعملية الإصلاح بغية تحسين فعالية عمل المنظمة. وقال إن وفد بلاده يلاحظ مع الارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعالج بعض عناصر الإصلاح. واستدرك يقول إنه ولئن كان الإصلاح يلقى الترحيب، فإنه يجب ألاّ يصرف الانتباه عن قضايا التنمية التي تشغل بال أفريقيا بأسرها.

٣٩ - وواصل كلامه قائلا إن الزيادة المقترحة على ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تقل عن ٠,١ في المائة. وهناك ثلاث نقاط ينبغي ألا تغيب عن الأذهان في ضوء تلك الحالة التقشفية. أولا، لم تستطع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تحقق الانتعاش حتى الآن في أفريقيا التي يجب أن يعيد شركاؤها الإنمائيون تأكيد التزامهم حيالها. ثانيا، إن حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تبعث على القلق، ولا بد من إعطاء هذه اللجنة موارد مالية كافية تمكّنها من تحقيق أهدافها. ثالثا، كان ينبغي اقتراح اعتماد أكبر كثيرا لحساب التنمية.

٤٠ - واسترسل قائلا إن بوركينا فاسو، باعتبارها بلدا غير ساحلي، ترى أن تنفيذ برنامج عمل ألماتي من شأنه أن يسهم في جهود التنمية لصالح البلدان النامية غير الساحلية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي توفير دعم كاف لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤١ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكيِّف نفسها مع الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد، وأن تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تتيح الأمل لأضعف الشعوب وأشدها فقرا.

٤٢ - **السيدة أصمدي** (إندونيسيا): قالت إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تفي عمليا بإعلان النوايا الوارد في نتائج مؤتمر القمة العالمي. وأضافت تقول إن إندونيسيا عاقدة العزم على ضرورة تنفيذ جميع الأنشطة الصادر بها ولايات. وتحتاج التحديات الحرجة الراهنة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في شكل تعاون دولي وإقليمي من أجل التنمية، التي يتعين توفير موارد كافية لها. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان تركيز الاهتمام على تخصيص الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة وفقا للأولويات المحددة، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة الإنمائية العاجلة.

٤٣ - وأضافت تقول إنه لذلك ينبغي تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حتى تكون قادرة على تقديم قدر أكبر من الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبما أن اللجان الاقتصادية الإقليمية تمثِّل من جانبها وسيلة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي، فإن زيادة المخصصات المقترحة لها تكون موضع ترحيب. ومن المجالات التي تتطلب اهتماما جادا وتخصيص موارد إضافية لها، مجال تقديم المساعدة الإنسانية، خصوصا في أعقاب الكوارث الطبيعية. وأعربت عن ارتياح وفد بلادها لما لاحظه من زيادة مقترحة في تلك المساعدة.

٤٤ - واختتمت كلامها قائلة إن الاستخدام المتزايد لموارد من خارج الميزانية من أجل أنشطة أساسية يجب رصده بعناية لما ينطوي عليه من احتمال إصابة العمل الإنمائي

بالشلل. لذلك يكون من الأفضل كثيرا تمويل تلك الأنشطة من الميزانية العادية، التي ستتطلب بالطبع سداد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي موعدها المحدد.

٤٥ - **السيد التل** (الأردن): قال إنه يتعين على المنظمة أن تنهض للتصدي للتحدي الذي تواجهه في حقبة اتسع فيها نطاق مسؤولياتها وبرامجها، وزادت توقعاتها، واشتد النقد الموجّه إليها. وقد أدت الأحداث الأخيرة في المقر أو على الصعيد الميداني إلى تشديد الهجمات عليها، الأمر الذي جعل المنتقدين يتساءلون عن دور المنظمة. وتنظر اللجنة الخامسة في الميزانية البرنامجية المقترحة في ظل تلك الخلفية، ويجب عليها أن تعزز عملية الإصلاح لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها وإنجاز ولاياتها.

٤٦ - وأضاف قائلا إنه في الوقت الذي يتعين فيه تطبيق أعلى معايير الكفاءة على استخدام الموارد المتاحة، لا يضير الجمعية العامة الاعتراف بأن التوسع في المسؤوليات من شأنه أن يفضي إلى زيادة متناسبة في التمويل. وتضطلع الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الديمقراطية التداولية الرئيسية في المنظمة، بدور محوري في وضع السياسات، وتخصيص الموارد، وممارسة الرقابة. وأضاف قائلا إن وفد بلاده يؤمن بوجود شراكة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، ولكن التجربة أظهرت وجود أوجه قصور كثيرة في شتى مجالات الإدارة. لذلك ينبغي للدول الأعضاء ألاّ تقصر دورها على وضع السياسات، وإنما تشارك مشاركة كاملة في جميع مجالات الإدارة والميزنة.

٤٧ - واسترسل قائلا إنه ولئن كان الانضباط الذي مورس في إعداد تقديرات الميزانية إيجابيا، فإن وفد بلاده كان يود أن يرى توزيعا أكثر إنصافا للزيادة المتواضعة في الموارد فيما بين أبواب الميزانية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية المستدامة والتعاون الاقتصادي، اللذان لهما أهمية حيوية للبلدان النامية، وكانا من بين مجالات التركيز في نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. وأضاف قائلا إن الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تشكِّل تكملة هامة لمخصصات الميزانية العادية ينبغي تدقيقها بنفس العناية التي تدقق بها الميزانية العادية. وأعرب عن دهشة وفد بلاده عندما رأى تلك الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل نسبة ٦٢ في المائة من المخصصات الإجمالية للميزانية، مع إنفاق جزء منها على مجالين يستحقان بوضوح مصدر تمويل أكثر استقرارا واستمرارا واستدامة، ألا وهما الولايات التشريعية والأنشطة الفنية. وأضاف قائلا إن زيادة الاعتماد على موارد خارجة عن الميزانية لأنشطة مقررة فنية أو تشغيلية أو داعمة ليس في صالح المنظمة، كما أنه يثير التساؤل حول فرضية ''النمو الصفري'' للميزانية البرنامجية المقترحة. وعلى الرغم من التشديد على تحسين كفاءة المنظمة وفاعليتها، وعلى الرغم من الإصلاحات الجارية في إدارة الموارد البشرية، فإن الموارد المخصصة للتدريب تبدو غير كافية. لذا ينبغي أن يكون اكتساب المهارات والمؤهلات المتعددة التخصصات جزءا لا يتجزأ من عملية التطوير الوظيفي.

٤٨ - واسترسل قائلا إن وفد بلاده يعترف بأنه لا ينبغي للمنظمة أن يصيبها الترهل، وأن تكون خفيفة الحركة، وقادرة على الاستجابة السريعة للتحديات، وينوه باقتراح الأمين العام الداعي إلى وقف أكثر من ٠٠٠ ٣ من النواتج وفقا للبند ٥-٦ والقاعدة ١٠٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. غير أنه يتساءل مع ذلك كيف تم اختيار تلك النواتج، وكيف ستجري عملية تبسيط عمل الإدارات، وما هي الوفورات التي ستتحقق. ويرى أنه يجب إجراء تقييم لا انتقائي شامل لجميع النواتج، وخصوصا النواتج التي لم تنته ولاياتها بعد.

٤٩ - وواصل كلامه قائلا إنه يجب أن تستمر اللجنة الاستشارية في الاضطلاع بدورها المحوري في مساعدة الجمعية العامة على نحو ما تنص عليه المادة ١٥٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأضاف قائلا إن سلامة آراء وتوصيات خبرائها تتوقف على مدى حياد واستقلال ونزاهة أعضائها. وقال أيضا إن من الأمور التي يجب معالجتها في هذا الصدد التضارب الملحوظ في المصالح، ومؤهلات أعضائها، والأهم من ذلك، أوجه اللامساواة في شروط خدمتهم.

٥٠ - **السيد السليطي** (قطر): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين القادمة مهمة بشكل خاص ليس لأنها تتزامن مع الذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بسبب الانتقادات التي استهدفت المنظمة وإدارتها المالية مؤخرا والشكوك التي حامت حول مصداقيتها. وللجمعية العامة والهيئات المتصلة بها، بموجب الميثاق، دور أساسي تؤديه في تخطيط برنامج عمل المنظمة وإعداد ميزانيتها. كما ينبغي أن يكون لها دور أكبر في تحديد موارد المنظمة المالية والبشرية وفي طريقة توزيع هذه الموارد على مختلف البرامج.

٥١ - ورحب بعرض الميزانية البرنامجية المقترحة في شكل يقوم على النتائج، غير أنه يتعين المضي في تسليط الضوء على الصلة القائمة بين الموارد والأنشطة. واقتُرح وقف ما مجموعه ٣٠١٩ من النواتج، جلها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ومع أن هذا الاقتراح ضروري لتحسين تنفيذ البرامج، ينبغي توخي الحذر لدى وقف بعض الأنشطة مما قد يؤثر سلبا في البلدان النامية. ويشعر وفده بقلق خاص إزاء اقتراح وقف بعض النواتج بحجة أنها غير قادرة على جذب موارد مالية إضافية.

٥٢ - واعتبر أن عرض ميزانية بنمو يعادل صفرا هو أيضا مدعاة للقلق، لاسيما في هذا الوقت الذي يتزايد فيه عدد الأنشطة التي تعتمدها الجمعية العامة، وهذا منحى أدى إلى تغيير طريقة توزيع الأموال المتوافرة على مختلف أبواب الميزانية وإلى خفض المبالغ المخصصة لبعض الأنشطة.

٥٣ - أما في ما يتعلق بالإصلاحات المقترحة الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن وفده يترقب ورود اقتراحات الأمين العام ذات الصلة في وثيقة وافية تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين عمل الأمانة العامة وتعزيز دور الجمعية العامة.

٥٤ - وذكر أن اللجنة الاستشارية تؤدي دورا بالغ الأهمية في عمل اللجنة الخامسة، وبناء على ذلك، ينبغي لأعضائها أن يعملوا كخبراء مستقلين لا ممثلين لدولهم. وهذا ما يدفع وفده إلى تأييد إصلاح اللجنة الاستشارية.

٥٥ - وأنهى كلمته قائلا إن اللجان الإقليمية تؤدي دورا هاما في دعم الأنشطة الإنمائية التي تنفِّذها المنظمة وبالتالي ينبغي أن تغطى تكاليفها بشكل واف من موارد الميزانية العادية.

٥٦ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن المهمة الملقاة على عاتق الدول الأعضاء هي أن تتفق، في جو من المساواة التامة في السيادة، على مستوى الموارد الذي ينبغي إعطاؤه للمنظمة لتنفيذ جميع الأنشطة التي تطلب منها. ويعد هذا بمثابة اختبار لمدى التزام الدول الأعضاء، إذ لا جدوى من التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه المنظمة في حل المشاكل الراهنة إن كانت تُحرم عمليا من الموارد التي تلزمها للقيام بذلك. والدول التي تدعو إلى فرض شروط معيّنة من قبيل تحديد سقف للميزانية ونمو إسمي يعادل صفرا قبل موافقتها على ميزانيات مخفضة لا تفي باحتياجات المنظمة، تكشف عن حقيقة مدى إرادتها السياسية.

٥٧ - وقال إنه يصعب، استنادا إلى مبدأ النمو الإسمي الذي يعادل صفرا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المنظمة. فبينما يجب استخدام الموارد بفاعلية، من الصعب فهم كيف يمكن التصدي للتحديات الجديدة بميزانية عادية لم تشهد أي زيادة. وينبغي للدول الأعضاء أن تشعر بالقلق إزاء تنامي الموارد خارج الميزانية لتطغى على الميزانية العادية. علاوة على ذلك، تحتل مسائل التنمية جزءا لا يذكر من الميزانية المقترحة، وما من زيادة مقررة لا بالنسبة للبرنامج العادي الخاص بالتعاون التقني ولا بالنسبة لحساب التنمية، اللذين، بحسب تقارير أخيرة، حققا وفورات هائلة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة لم تعتمد أي قرار توافق فيه على النمو الإسمي الذي يعادل صفرا وبالتالي ينبغي للأمانة العامة تقديم اقتراحات في ضوء احتياجات المنظمة الحقيقية وإبلاغ الجمعية العامة بالمجموع الفعلي للموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهذا المجموع لن يعدو أن يكون تقديرا، إذ أن الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة قد سحب ليعاد النظر فيه و لم يعرض بعد على الجمعية العامة.

٥٩ - واعتبر أن اقتراح الأمين العام القائم على البند ٥-٦ والقاعدة ١٠٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم والداعي إلى إلغاء ٣ ٠٠٠ من النواتج التي فات أوانها أو ذات الفائدة الحدية هو اقتراح إيجابي ودليل على أن تطبيق هذين النظامين بشكل حقيقي أمر ممكن ولا يشكل عقبة في طريق تحديث طرائق عمل المنظمة. وبما أن تطبيقهما جاء تلبية لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤٤ من قرارها ٢٧٠/٥٨، يشعر وفده بالاستياء لعدم تقديم الأمانة العامة أي تقرير عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، بل قامت بدلا من ذلك بالرد في المرفق الثالث من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة وهذا يشكل من جديد لامبالاة منها بالموعد الأقصى لتقديم التقرير. كما أنه مستاء لأن غالبية النواتج المقترحة إلغاؤها هي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٦٠ - وأضاف قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هي الميزانية الأولى التي ينظر فيها منذ أن قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨ أن تكون السرود البرنامجية لملزمات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين. وأعرب عن قلق وفده لإشارة لجنة البرنامج والتنسيق إلى أن بعض الأبواب لا تتفق وهذا القرار وإلى أن اللجنة لم تتمكن من النظر في بعض الأبواب لأنها لم تصدر قبل عقدها جلستها. وحث وفدُه على وجوب تفسير القرار المعني بطريقة موحدة ومتسقة، وحث لجنة البرنامج والتنسيق على النظر في جميع السرود البرنامجية بالتفصيل.

٦١ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تؤدي عملا قيِّما، لكن وفد كوبا قلق من أن بعض التوصيات والملاحظات الواردة في تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة (A/60/7) تجاوزت ولايتها لدرجة أنها انتقدت عمل الجمعية العامة وهذا أمر غير مقبول. وينبغي للجنة الاستشارية أن تلزم حدود مسؤولياتها وأن تمتنع عن التقدم بتوصيات سياسية التوجه يمكن أن تضر بنتائج المناقشة الحكومية الدولية.

٦٢ - وتابع كلامه قائلا إن عرض الميزانية البرنامجية المقترحة يتزامن مع تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصلاح المنظمة. ولاحظ وفده أن بيان الأمين العام المقدّم إلى اللجنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر A/C.5/60/SR.12) ركّز بشدة على الإصلاح بدلا من أن

يقدم عرضا تفصيليا للميزانية البرنامجية المقترحة. ومع أن عملية الإصلاح هي بالتأكيد وثيقة الصلة بالموضوع، غير أن الميزانية البرنامجية المقترحة أُعدت قبل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعليه، يتعين على الجمعية العامة أولا بحث الاقتراحات التي وردت في نتائج مؤتمر القمة العالمي والفصل فيها ومن ثم الانتقال لدرس ما تتركه قراراتها من آثار في الميزانية.

٦٣ - واختتم كلامه قائلا إن كوبا ستقف في وجه أي محاولة تجعل إقرار ميزانية فترة السنتين القادمة مرهونا بمبادرات الإصلاح الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وسوف تدين وترفض بشكل قاطع أي محاولة لحجم الأنصبة المقررة المستحقة على الدولة المساهمة الرئيسية، أو ممارسة الضغط على الوفود، أو فرض شروط ترتبط بمقدار الأنصبة المقررة لدولة ما، أو استغلال فضيحة ما تؤجج نارها وسائط الإعلام الخاصة بدولة ما، أو إقحام اقتراحات يقدمها جهاز تشريعي وطني ما.

٦٤ - **السيدة زوبريست رنتينار** (سويسرا): قالت إن وفدها قلق من أن تؤدي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي تتجاوز بكثير المبالغ الأولية التي خصصت للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى إلقاء عبء ضاغط على كاهل الدول الأعضاء، مع أنه يدرك أن هذه الميزانية تعكس ورود مطالب جديدة يُلتمس من المنظمة تلبيتها، من بينها السلامة والأمن والبعثات السياسية الخاصة. علاوة على ذلك، تمثل الميزانية العادية أقل من نصف ميزانية حفظ السلام، وهذا أمر يكاد لا يخضع لأي تدقيق مشترك بين الحكومات، ولا تعادل إلا كسرا من النفقات العالمية على شؤون الدفاع الوطني. وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو اتساع نطاق الأنشطة، ، فإن الميزانية البرنامجية لم تطرأ عليها سوى زيادة متواضعة، حيث تمت تغطية الزيادات في المبالغ المخصصة للمجالات ذات الأولوية عن طريق إعادة تخصيص الموارد في إطار مخطط الميزانية المعتمد. وفي نهاية الأمر، لا بد أن توفر الميزانية الموارد التي تقتضيها المنظمة للاضطلاع بالأنشطة المطلوبة منها وتحقيق أهدافها.

٦٥ - وأشارت إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية (A/60/7) كان مفيدا في تركيزه على المسائل الإدارية الرئيسية الهيكلية والموضوعية والشاملة، لعدة قطاعات ووفّر بالضبط نوع المشورة المطلوبة للدول الأعضاء. وأعربت عن أمل وفدها بأن تساعد توصيات اللجنة الاستشارية على التحول من التدقيق في الميزانية البرنامجية المقترحة، بندا بندا، لإجراء نقاش أكثر استراتيجية.

٦٦ - وقالت إن وفدها يدعو منذ فترة طويلة إلى وضع هيكل أكثر توازنا وضمانا لتمويل أبواب الميزانية التي تتناول حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وهو قلق إزاء الحجم الكبير للأنشطة التنفيذية في هذين الميدانين والتي تغطى تكاليفها من أموال خارجة عن الميزانية. وتندرج هذه الأنشطة في إطار الأنشطة الأساسية للمنظمة. لذلك ينبغي أن تحصل على ما يلزمها من أموال من الميزانية العادية. والتعهد الذي التزم به مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتمثل في مضاعفة الميزانية العادية لمفوضية حقوق الإنسان في غضون خمس سنوات هو خطوة في الاتجاه الصحيح كان ينبغي اتخاذها منذ فترة طويلة. والسبب نفسه هو الذي يدعو وفدها إلى تأييد الزيادات المقترحة في ميزانية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٧ - وأضافت تقول إن السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومسألة تمكين المرأة تتجاوز مسألة التوازن في عدد الجنسين في الأمانة العامة. ويسر وفدها أن يرى أنه يجري إدراج المزيد من المسائل الشاملة المتعلقة بالمرأة في

الميزانية البرنامجية وأن يرى ازدياد الوعي لدى مديري البرامج بما يتركه عملهم من آثار ذات صلة بوضع المرأة في المستفيدين المستهدفين من برامجهم هذه. كما يرحب وفدها بالتدابير التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لتحسين الرقابة. وأردفت قائلة إن مجرد إقرار وظائف إضافية في مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يشكِّل الرد المناسب، وسينتظر وفدها ريثما يطّلع على تفاصيل تنفيذ تدابير الإصلاح وتبعاتها المالية والتقديرات المنقحة لباب الميزانية الذي يغطي هذا المكتب.

٦٨ - وأعربت عن تأييد وفدها لاستنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تكاد أن تصل إلى مستوى التكاليف المتعلقة بالموظفين كمحرك للإنفاق في الأمم المتحدة . وحيث أن الهيكل الإداري للمنظمة لا يعكس تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن إنشاء وظيفة جديدة رفيعة المستوى تخصص لرئيس موظفي المعلومات يشكِّل خطوة هامة صوب ترسيخ وتنفيذ استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركِّز على المضي في مواءمة هيكل هذه التكنولوجيا وعملياتها وتمهيد السبيل لوضع إطار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المنظومة ككل آن الأوان لوضعه منذ وقت طويل.

٦٩ - وقالت إن وفدها، على غرار اللجنة الاستشارية، يوافق إلى حد كبير على المستوى العام للميزانية البرنامجية المقترحة. ويأمل بعدم هدر الوقت على النظر في تفاصيل مسائل الميزانية، بل ينبغي بالأحرى التركيز على الأولويات الاستراتيجية واختتام النظر بسرعة في الميزانية البرنامجية المقترحة، مع إعداد مشروع قرار مقتضب بشأن هذه المسألة. واختتمت كلامها بالقول بأن اللجنة أمامها جدول أعمال طموح: ولا بد من القيام فورا بتنفيذ تدابير الإصلاح المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأقصى قدر من الفعالية وما يكفي من الموارد، ويتعين إيلاء الاهتمام للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.